

حذف الأصفار من العملة العراقية
دراسة تحليلية في الأسباب والآثار المالية والنقدية
Deletion of zeros from the Iraqi currency

(A study in the financial & monetary reasons and repercussions)

م.م انتصار محمد جواد

المعهد التقني - عمارة

Intisar M. Jawad

Assistant lecturer in Technical Institute - Amara

المستخلص:

تتناول الدراسة موضوع حذف الأصفار من العملة العراقية (الدينار)، وهو المشروع الذي يدور جدل حاد بشأنه بين الخبراء والمسؤولين في القطاع المالي والنقدي. استعرض الباحث الأساس النظري للمشروع، من خلال ما كتب في هذا الموضوع و آراء الباحثين والخبراء في هذا الأمر، كما تمّ طرح مجموعة من الأسئلة ذات العلاقة على نخبة من الأساتذة المتخصصين، وتمّت مناقشة الأجوبة وتحليل ما يمكن تحليله منها، وصولاً إلى رؤية أكثر نضجاً حول الموضوع. وقد تمخضت الدراسة عن توصية بتأجيل الإقدام على الخطوة، نظراً لعدم وضوح فاعليتها في معالجة المشاكل الاقتصادية، وأيضاً بسبب الخوف من تداعيات غير محسوبة على واقع الاقتصاد العراقي القائم -أصلاً - على أسس غير متينة.

Abstract:

This study discusses the subject of deletion of zeros from the Iraqi currency (Dinar), a project that is going on intense debate about it among experts and officials in the financial and monetary sector, the Researcher reviewed theoretical basis for this step, through what has been written on this subject and the views of researchers and experts in this matter, As was launched a series of related questions to a collection of experts and officials, The answers were discussed and analyzed, The point is to reach a more mature interview about the subject. The study resulted in a recommendation to postpone taking the step, given the uncertainty of its effectiveness in addressing the economic problems, and also because of fear of un expected repercussions on the Iraqi economy, which - in principle – had been built on non-durable basis.

المقدمة:

منذ فترة والحديث يدور في الأوساط الاقتصادية والمالية والنقدية العراقية حول المساعي الرامية لحذف الأصفار من الدينار، العملة الوطنية المعتمدة في العراق وفي بلدان عربية أخرى. وقد أثار الموضوع جدلاً واسعاً في الأوساط المالية والاقتصادية وحتى الشعبية، كون الدينار يحتلّ مكانة معنوية في نفسية المواطن العربي والعراقي بشكل خاص، لما لهذه العملة من جذور ضاربة في أعماق التاريخ والهوية العربية والإسلامية.

وبطبيعة الحال، كان الوسط الأكاديمي من أكثر المهتمين بتفاصيل هذه العملية وتداعياتها المحتملة على السوق العراقية ومستقبل الاقتصاد في البلد. إذ إن عملية حذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي، عملية اقتصادية معقدة، ومثلما لها فوائد متقدمة، يمكن أن ينجم عنها بعض المخاطر والأضرار، مما يجعل من المهم جداً التريث عند إصدار أي قرار بهذا الشأن وعدم الإقدام عليه إلا بعد اتخاذ الخطوات التمهيدية اللازمة تحسباً من مشاكل وأزمات مالية واقتصادية من قبيل بروز ظاهرة تضخم جامح أو حصول اضطرابات في العمليات المحاسبية.

إنّ دولاً عديدة (تركيا وروسيا وإيران وفنزويلا وزيمبابوي) أقدمت أو تفكرت في الإقدام على مثل هذه الخطوة، وتعتبرها ضرورية لتحسين اقتصادها والحدّ من ظاهرة التضخم، ولكن هذه الدول لم تقدم على هكذا خطوة إلا بعد دراسات مستفيضة وإصلاحات اقتصادية مهدت الأرضية اللازمة لعملية الحذف. وقبل الاستفادة من تجارب هذه الدول، لا بدّ من أن تؤخذ بعين الاعتبار خصوصيات الحالة العراقية ليس من الجانب الاقتصادي وحسب، بل من الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية. وفي كل الأحوال، فإن عملية حذف الأصفار تشكل اختباراً جدياً لمدى قدرة العقل الاقتصادي العراقي على دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع استناداً إلى لغة المنطق الاقتصادي بعيداً عن الشعارات والترويج الإعلامي، وإذا تمكّن العقل الاقتصادي العراقي من التوصل إلى نتيجة علمية في هذا السياق فهذا هو المطلوب سواء كانت النتيجة لصالح حذف الأصفار أو لصالح إبقائها.

١- الإطار المنهجي:

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من حساسية الخطوة المزعم اتخاذها بهذا الصدد وهي حذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي، ومن شأن هكذا خطوة أن تنعكس على مجمل مفاصل الاقتصاد العراقي، والذي يرتبط بدوره بجميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية، ولذلك يجب على صاحب القرار أن يبذل وسعه في تحديد الخيار الصائب بالنسبة لحذف الأصفار أو الإبقاء عليها، ومن ثم اعتماد الآليات والتوقيت المناسب للإقدام على هذه الخطوة.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أن الآثار الاقتصادية والمالية الناجمة عن حذف الأصفار أو الإبقاء عليها تدخل في صميم حياة المواطن وتسهم في رسم مسار المستقبل الاقتصادي للبلد، وبالتالي فنحن نتعامل في الواقع مع مشكلة ذات حدّين، ولا بدّ من اتخاذ قرار متوازن بهذا الصدد وصولاً لتطبيق أفضل للمشروع.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة عملية حذف الأصفار من العملة العراقية وتحديد حقيقة ارتباطها بظاهرة التضخم وغيره من الاختلالات الاقتصادية الراهنة، وكذلك الآثار والتداعيات المحتملة على المستوى المالي والنقدي في حال رفع الأصفار من العملة، ويسعى البحث أيضاً لربط الجانب التطبيقي بالجانب النظري حيث لمس الباحث درجة من الغموض تشوب عملية اللجوء إلى الإطار النظري كمرجع في الممارسة التطبيقية.

فرضية البحث:

لكي تكون عملية حذف الأصفار ذات جدوى مالية واقتصادية وتنعكس إيجابياً على واقع الاقتصاد العراقي، يجب أن يثبت أولاً صلتها بالاختلال الاقتصادي المفترض وكون وجود الأصفار أحد أسباب هذا الاختلال، وبعد ذلك لا بدّ أن تتوفر الظروف المؤاتية للقيام بالعملية على النحو الذي يكفل نجاحها وتحقيق الجدوى المبتغاة من ورائها، ومن ثم سيكون للبحث فرضيتان:

١- توجد مبررات مالية واقتصادية للإقدام على حذف الأصفار.

٢- توجد ظروف مؤاتية للقيام بالعملية أعلاه.

أداة البحث:

مراجعة آراء الخبراء في وزارة المالية المسؤولة عن السياسة المالية، وخبراء البنك المركزي العراقي وهو الجهة المسؤولة عن وضع السياسات النقدية للبلد، بالإضافة إلى آراء الخبراء الأكاديميين من ذوي الاختصاص. ومناقشة هذه الآراء في ضوء المبادئ المالية والاقتصادية ذات الصلة. ولهذا الغرض أيضاً تمّ

إعداد استبانة حول هذا الموضوع وتوزيعها على نخبة من الأساتذة والأكاديميين والاستفادة من نتائجها كعامل مساعد في تقييم فرضيات البحث.

البحوث السابقة:

لم يعثر الباحث على الدراسات الأكاديمية الجادة في موضوع حذف الأصفار رغم أهميته الفائقة، باستثناء دراسة واحدة حول موضوع الحذف للباحث سمرمد عباس جواد (باحث في الدائرة الاقتصادية لوزارة المالية العراقية) والذي تناول فيها حذف ثلاثة أصفار من العملة الفنزويلية (البوليفار) وقارنت الدراسة بين الظروف الاقتصادية والمالية لفنزويلا وظروف العراق المالية والاقتصادية، وخلص الباحث إلى وجود نوع من التماثل الظرفي بين التجريبتين، لكنه نبّه وبقوة على أن الحكومة الفنزويلية لم تقدم على عملية ((الترشيق)) لعملة الوطنية إلا بعد تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية.

كما كتب في الموضوع الدكتور فاضل العقابي تحت عنوان (مقترح إزالة ثلاثة أصفار من الدينار العراقي)، واستعرض فيها تاريخ الإصدار النقدي في العراق وأكد أنه في حال إزالة ثلاثة أصفار من العملة يجب أن يتم التداول في العملة القديمة لفترة ومن ثم سحبها تدريجياً، وذلك تأسيساً بتجارب الدول الأخرى كتركيا التي سمحت بتداول العمليتين لفترة من الزمن قبل سحب العملة القديمة.

عدا ذلك، فهناك كمٌّ من المقالات التي تعرّضت إلى الموضوع في صورة مناقشة أو إبداء رأي، وطبعاً تضمنت هذه المقالات أفكاراً قيمة لأصحابها وهم خبراء وأكاديميون في مجال المال والاقتصاد، وقد حرص الباحث على استعراض هذه الأفكار وتضمينها في سياق المقارنة بين وجهات النظر المتعلقة بالعملية.

٢- الإطار النظري:

أولاً: السياسة المالية والنقدية:

تحدّد معالم الاقتصاد للدول بحجم وشكل التبادل النقدي، بعد أن باتت النقود عاملاً حيوياً بل ومصيرياً في النشاط الاقتصادي العام، وبها يتمّ التحكم في شكل هذا النشاط ومدياته، وحلّ عقده وأزماته. وتلجأ الدول إلى مجموعة من الإجراءات والمقررات لضبط إيقاع السوق والتأثير في اتجاهاته النقدية، وذلك عبر اعتماد أداتين مهمتين هما السياسة المالية والسياسة النقدية، وكما هو معروف فإن السياسة المالية للدولة تضعها وزارة المالية بينما تتكفل البنوك المركزية بوضع إطار السياسات النقدية ومتابعة تنفيذها. أدوات السياسة المالية:

١- تحدّد وزارة المالية مصادر الإيرادات واستخداماتها والفائض في الموازنة، بهدف التقليل من حجم السيولة ما يؤدي بدوره إلى خفض معدّل التضخم.

٢- قيام هذه الوزارة ببيع الدين إلى الجمهور، وبالتالي سحب النقد الفائض من السوق، مما يؤدي إلى الحدّ من عرض النقد.

٣- فرض الضرائب على السلع الكمالية، التي تتداولها القلة من السكان من أصحاب الدخل المرتفعة ..

٤- خفض الإنفاق الحكومي، إذ يعدّ الإنفاق الحكومي أحد الأسباب المؤدية إلى زيادة المتداول من النقد في السوق، وبالتالي فالحدّ من هذا الإنفاق وتقليصه يؤدي إلى خفض كمية النقد المتداول في الأسواق.

أدوات السياسة النقدية:

تتولى البنوك المركزية وضع وتنفيذ السياسات النقدية باعتماد مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية: الأدوات الكمية:

١- زيادة سعر إعادة الخصم: ومنها الخصم الخاص بالأوراق التجارية للإقراض، الخاص بالمصارف التجارية، ومجالات أخرى تقوم هذه المصارف بإعادة خصمها لدى البنك المركزي وبدوره فإن البنك المركزي يرفع سعر إعادة الخصم بهدف التأثير في القدرة الائتمانية للمصارف لتقليل حجم السيولة المتداولة في السوق .

٢- عمليات السوق المفتوحة: ويتمكن البنك عبر هذه الأداة من الدخول إلى الأسواق المالية باعتباره بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية، من أجل التأثير على حجم السيولة النقدية في السوق.

٣- نسبة الاحتياط القانوني: تحتفظ المصارف التجارية بجزء من الودائع لدى البنوك المركزية وكلما ارتفعت هذه النسبة انخفضت القدرة الائتمانية لدى المصارف ..

الأدوات النوعية:

وتتلخص بطريقة الإقناع لمديري المصارف التجارية والمسؤولين فيها عن الائتمان المصرفي بسياسة الدولة الهادفة إلى خفض السيولة المتداولة في الأسواق، ومثل هذه السياسة فعالة في الدول النامية فضلاً عن الدول الأخرى.

إنّ الاستقرار في المستوى العام للأسعار في الأمد الطويل لا يتحقق إلا بنجاح السلطات النقدية عبر الأدوات المتوفرة لديها في تحديد ما يدعى بـ "الحجم الأمثل لكمية النقود"؛ ذلك الحجم الذي لابدّ أن يسود كي يحافظ على مستوى الأسعار السائدة في بدء الفترة الزمنية موضع الاعتبار؛ إذ أن الحجم الأمثل لكمية النقود يتمثل في ذلك الحجم من النقود الذي يتعين أن يلغي معدل تغييره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج القومي، ويقاس الحجم الأمثل للنقود بقسمة التغير في كمية النقود على التغير في الناتج القومي الإجمالي.

إن مسابرة الكتلة النقدية (الإصدار النقدي) لمستوى الإنتاج (الإصدار العيني) تعدّ أمراً إيجابياً على الوضع الاقتصادي؛ حيث التغير على مستوى الكتلة النقدية ($\Delta M2$) يجد مقابلاً له على مستوى الإنتاج (ΔGNP) وهذا ما أشار إليه الاقتصادي الأمريكي الشهير "ميلتون فريدمان" تحت اسم الاستقرار النقدي المعبر عنه بالنسبة بين التغير في الكتلة النقدية والتغير في الناتج القومي الإجمالي ($\Delta M2 / \Delta GNP$)، إذ كلما اقتربت هذه النسبة من الواحد الصحيح كلما حقق ذلك الاقتصاد استقراراً نقدياً، ولو كان من الصعب إيجاد هذه الحالة من الناحية العملية.

لقد عارض الفكر المالي التقليدي لجوء الدولة إلى الإصدار النقدي الجديد بوصفها وسيلة لتمويل النفقات العامة منطلقين من الإيمان بتلقائية التوازن الاقتصادي، فإذا قامت الدولة بإصدار النقد الإضافي نجم عن ذلك زيادة في الإنفاق النقدي وحدث التضخم الذي يشلّ العوامل الكفيلة بتحقيق التوازن التلقائي وبخاصة جهاز الأسعار.. فارتفاع الأسعار المترتب على التضخم سيُسبّب تدهور قيمة النقود مما يدفع الأفراد إلى زيادة طلبهم على السلع لتوقعهم ارتفاع الأسعار في المستقبل، وهذه الزيادة في الطلب ستسبب زيادة مضاعفة في الأسعار وتعمق من ظاهرة التضخم وهكذا...

ولكن ظهور النظرية الاقتصادية الحديثة غير من المفاهيم وأصبح بإمكان الدولة الالتجاء إلى الإصدار النقدي الجديد في حالة وجود موارد اقتصادية معطلة، بشرية كانت أم مادية. وهذا الشيء ينطبق في الغالب على الدول النامية التي لم تصل بعد إلى حالة الاستخدام الكامل، والنقود الإضافية تسهم في تشغيل الموارد غير المستغلة لغرض زيادة الإنتاج وعلى ذلك فلن يحدث الارتفاع غير المرغوب فيه بالأسعار. إلا إن هذا التحليل المجرد يغفل حقيقة أن الجهاز الإنتاجي في الدول النامية لا يتسم بالمرونة الكافية، وينتج من هذا الوضع أن زيادة الطلب الناجمة عن الإغراق النقدي لا تقابلها زيادة في المعروض السلعي، فترتفع الأسعار، ومن ثم يحدث التضخم.

إن أياً من التفسيرات النقدية أو الهيكلية غير كافية بحدّ ذاتها، ونحن بحاجة إلى الاعتماد على كليهما في توضيح ظاهرة التضخم. وفي هذا المجال يشار عادة إلى ضعف فاعلية السياسة النقدية في الدول النامية نظراً لأن طبيعة المشاكل الاقتصادية في هذه الدول تعتبر (ذات منشأ هيكلية وليست ذات منشأ نقدي)، كما يشار إلى ضعف فاعلية السياسة النقدية في الدول التي تنقصر إلى أسواق نقدية متطورة خاصة، كون السياسة النقدية تفتقد أحد أسلحتها الرئيسية وهي أداة عمليات السوق المفتوحة.

هكذا يرى بعض الاقتصاديين ونتيجة دراسة وتحليل العلاقة بين الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي، أن تثبيت أو استقرار معدلات التضخم ربّما يكون الهدف الأكثر ملائمة للسياسة النقدية في البلدان النامية، وليس العمل على تقليل أو تصغير هذه المعدلات.

ثانياً: التطور التاريخي للعملة العراقية:

عندما كان العراق جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، كان عدد من العملات الأوربية متداولة إلى جانب الجنيه التركي . وبعد حدوث الانتداب البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى اندمج العراق مع النظام النقدي الهندي المدار من قبل البريطانيين وأصبحت الروبية العملة الرئيسية في التداول بواقع ١ دينار = ١٣ روبية. في عام ١٩٣١ تأسس مجلس عملة العراق في لندن لأغراض إصدار العملة الورقية والاحتفاظ باحتياطي من عملة الدينار الجديد. انتهج مجلس العملة سياسة نقدية تحفظية بالاحتفاظ باحتياطيات عالية للغاية كغطاء للدينار. في عام ١٩٤٧ تأسس المصرف الوطني العراقي وهو مصرف حكومي والغى مجلس العملة في عام ١٩٤٩ والذي تأسس في لندن حال تسلم المصرف الجديد مسؤولية إصدار العملة الورقية والاحتفاظ بالاحتياطي . واستمر المصرف الوطني العراقي باتباع السياسة النقدية التحفظية والاحتفاظ بنسبة ١٠٠% من الاحتياطيات كغطاء للعملة المحلية القائمة .

في عام ١٩٥٦ أصبح المصرف الوطني العراقي هو البنك المركزي العراقي . وشملت مسؤولياته إصدار وإدارة العملة و الرقابة على معاملات النقد الاجنبي والاشراف والرقابة على الجهاز المصرفي . احتفظ البنك بحسابات الحكومة وعمل على ادارة القروض الحكومية . وبمرور السنين فقد وسع التشريع من صلاحيات البنك المركزي ففي عام ١٩٥٩ تحول ربط العملة من الباون البريطاني الى الدولار الامريكي وبسعر ١ دينار = ٢.٨ دولار

وخلال السبعينيات ارتفع سعر صرف الدينار أمام الدولار ليصبح (١دينار=٣دولار)، وهو السعر الرسمي الذي استمرّ لحين حرب الخليج على الرغم من أنه في أواخر عام ١٩٨٩ سجل سعر السوق السوداء ١.٨٦ دينار للدولار الواحد.

بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ وبالنظر لفرض الحصار الاقتصادي لم تعد تقنية الطبع السويسرية مستخدمة كالسابق، لذا فقد ظهرت إصداريه جديدة من العملات الورقية ذات نوعية رديئة، وأصبحت تعرف بالإصدارية السابقة بالطبعة السويسرية واستمرّ التداول بها في منطقة كردستان العراق. وبالنظر للطبع الحكومي المفرط من الأوراق المالية الجديدة، فقد انخفضت قيمة الدينار بشكل سريع بحيث بلغت في أواخر عام ١٩٩٥ (٣٠٠٠) دينار للدولار الواحد.

وعلى أثر أحداث العراق عام ٢٠٠٣ بدأ مجلس الحكم ومكتب الأعمار والمساعدات الإنسانية بطبع المزيد من العملة الورقية السابقة كإجراء بديل مؤقت للحفاظ على عرض النقد لحين طرح العملة الجديدة. وقد أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة خلال الفترة ما بين ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٣ و ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٤ عملة عراقية جديدة معدنية وورقية حيث طبعت العملات الورقية باستخدام تقنيات مضادة للتزوير من اجل "خلق عملة واحدة موحدة تستخدم في كافة أنحاء العراق وجعل النقود مناسبة أكثر للاستخدام في الحياة اليومية للجمهور" واستبدلت العملات الورقية القديمة بالعملات الورقية الجديدة وبسعر ١ دينار قديم يعادل ١ دينار جديد، باستثناء الدنانير السويسرية والتي استبدلت بسعر دينار سويسري قديم يعادل ١٥٠ ديناراً جديداً.

أعيدت هيكلية البنك المركزي العراقي كبنك عراقي مستقل بموجب قانون البنك المركزي العراقي الصادر في ٦ آذار ٢٠٠٤. وبموجب هذا القانون يكون البنك مسؤولاً عن: الحفاظ على استقرار الأسعار/ تنفيذ السياسة النقدية (بما في ذلك سياسات أسعار الصرف)/ إدارة الاحتياطيات الأجنبية/ إصدار وإدارة العملة/ تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقر.

ثالثاً: أسباب تدهور العملة العراقية:

تحمل هيكل الاقتصاد العراقي تركبة ثقيلة جراء سياسات الأنظمة السابقة التي أدخلت العراق في ازيمات استنزفت كل موارده المالية والاقتصادية وأثقلت عليه بأعباء ثقيلة من المديونية الخارجية، الأمر الذي انسحب على قيمة العملة العراقية (الدينار) فأخذت قيمته الشرائية بالهبوط السريع أمام ارتفاع مفرط للأسعار نتيجة قلة بل شحة الناتج القومي الإجمالي قياساً إلى المعروض النقدي.

ففي عقد الثمانينيات وبسبب الحرب العراقية - الإيرانية، كانت قوى الطلب الكلي في الاقتصاد العراقي تزداد سنوياً في المتوسط بنحو (٤٢%) عن الحجم الحقيقي للسلع والخدمات التي أنتجها جهاز الإنتاج المحلي بالإضافة إلى ما تم استيراده من الخارج. إن هذه الزيادة في الطلب الكلي أحدثت ضغطاً تضخيمياً أدى إلى

ارتفاع الأسعار بمعدلات كبيرة، كما أدت إلى ظهور سوق سوداء واسعة النطاق عملت على إرباك نظام السوق برمته، الأمر الذي يعني أن معدلات التضخم الحقيقية أضعاف ما تذكره الأرقام الرسمية. (٨) (جدول ١ شكل ١). ومن الطبيعي أن يتفاقم هذا الوضع بعد العام ١٩٩٠ نتيجة للحصار الاقتصادي ولجوء الحكومة إلى استخدام سياسة تنقيذ الدين (طبع النقود بمعدلات مرتفعة لتغطية العجز في ميزانيتها) حيث أدى ذلك إلى حدوث زيادات هائلة في فائض الطلب الكلي مقارنة بالمعروض السلعي وفي هذه المرحلة دخل الاقتصاد العراقي مرحلة التضخم الجامح، وتدهور القوة الشرائية للدينار العراقي، بعد أن واصلت الأسعار ارتفاعها بشكل جنوني، ودخل الدينار في هاوية السقوط أمام العملة الأجنبية (ثلاثة آلاف دينار مقابل دولار واحد!)، وفي ضوء ذلك تعطلت وظيفة الدينار كمخزن للقيمة، واستخدم كوسيط للتبادل فقط (٩).

إن من أبرز العوامل المسببة للتضخم والذي تزايدت حدته خلال التسعينيات هو عامل فائض المعروض النقدي والذي يكتسب أهمية قصوى في تفسير ظاهرة التضخم ويمكن متابعة ذلك من خلال البيانات المتاحة عن هذه المدة، إذ ازداد عرض النقد من (٢٤٦٧٠) مليون دينار عام ١٩٩١ إلى حوالي (٢٨٩٨١٨٩) مليون دينار عام ٢٠٠٣ أي بنسبة نمو سنوي مركب بلغت حوالي (٤٤.٣%) في حين لم ينم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلا بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (١٠.٨%) وهذا يعني أن الضغط التضخمي خلال المدة ١٩٩١-٢٠٠٣ كان بحدود (٣٣.٥%) وهي نسبة كبيرة جداً بالتأكيد.

يلاحظ من الجدول (٢) الشكل (٢) أن بدء العمل باتفاقية النفط مقابل الغذاء مع الأمم المتحدة وما أعقبها من برامج وسياسات ترشيدية وفرض بعض القيود على الإنفاق العام وعلى تمويل العجز في موازنة الدولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد والبحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وتنمية الإيرادات الضريبية وغيرها قد أدى إلى انخفاض الضغط التضخمي إلى حوالي (٢%) ولكنه عاد إلى الارتفاع بعد ذلك ليصل إلى (١٠.١%) خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ لغاية ٢٠٠٣/٤/٩م (١٠).

رابعاً: السياسة المالية والنقدية الجديدة

عام ٢٠٠٤ صدر قانون جديد للبنك المركزي العراقي منح الاستقلالية للسلطات النقدية في إدارة السياسة النقدية، وعمد البنك المركزي العراقي إلى تحديد سعر الصرف من خلال مزادات العملة الأجنبية اليومية التي تشارك فيها البنوك التجارية ويعدّ هذا الأسلوب في تحديد سعر الصرف (تعويماً مداراً) إذ يستطيع البنك المركزي التدخل فيه.

ولقد نجحت هذه السياسة في السيطرة على معدلات التضخم النقدي، فبعد أن سجّل المعدّل السنوي للتضخم النقدي حوالي ٣٦% للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٧) والتي تميزت بتأثير صدمات العرض، انخفض هذا المعدل انخفاضاً كبيراً في عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ١,٢% خلال الشهور الثمانية الأولى من عام ٢٠٠٩ (١١). أما سعر الصرف للدينار العراقي بالنسبة للدولار الأمريكي فقد انخفض من حوالي ١٩٥٠ دينار للدولار في تشرين الثاني (أكتوبر) من عام ٢٠٠٣ إلى نحو ١١٧٠ دينار للدولار حالياً، ومنذ فترة زمنية وهو يكاد يكون ثابتاً عند هذا المستوى وهذا يشير إلى ثبات قيمة الدينار بالنسبة للدولار، وأن السياسة النقدية للبنك المركزي تحقق ما هو مستهدف بالنسبة إليها وإن كان ذلك يتم بتدخل شبه مباشر في مسار العجلة الاقتصادية، وذلك عبر أداة عمليات السوق المفتوحة متمثلة بالمزاد العلني.

وعلى أي حال، تعتمد السياسة النقدية في العراق قاعدة مركزية تسمى بقاعدة (تايلر - Tayler) التي تفرض على السلطة النقدية رفع أسعار فائدة البنك المركزي عندما يكون الإنفاق الكلي في الاقتصاد أكبر من قدرات الاقتصاد الإنتاجية وعندما تكون الأسعار خارج نطاق توازناتها. لذا تؤدي السياسة النقدية في إطار تنفيذ عملياتها في إدارة السيولة على وفق مسار تتحدد بموجبه معدلات نمو الكتلة النقدية بما يوازي التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات، ليتحقق التوازن العام عبر توازن سوق السلع والخدمات وسوق النقد، أي تحقيق أعلى معدلات نمو مرغوبة في الناتج المحلي الإجمالي بأدنى مستوى من التضخم السنوي الذي لا يزيد عادة على ٣% سنوياً وهو أمر معروف في مؤشرات الاستقرار الاقتصادية الكلية الدولية (١٢).

وفي إطار استخدام الوسائل غير المباشرة في السياسة النقدية، فإن مزاداً يقام كل أسبوعين لحوالات أو سندات البنك المركزي العراقي يسحب بموجبه (١٠٠) مليار دينار، إضافة إلى وجود مزاد فصلي يقام كل ثلاثة أشهر يتم بموجبه سحب (١٨٠) مليار دينار وهو يمثل عملية تسنيد Securitization للديون العامة

الداخلية التي بلغت قرابة 5.3 تريليون دينار والتي تعدّ من مخلفات النظام الاقتصادي السابق في العراق. وتقع هذه النشاطات الإقراضية جميعها في إطار ما يسمى بعمليات السوق المفتوحة OMO التي بدأ البنك المركزي العراقي لأول مرة ممارستها في إطار تفعيل أدواته النقدية غير المباشرة في إدارته للسيولة العامة وصولاً إلى أسعار فائدة توازن في السوق النقدية (13).

ولكن السنوات الست الماضية لم تخلُ من الارتباك في العلاقة بين السياستين المالية والنقدية، فلم تكن الصورة واضحة إلى الحدّ الذي يكشف حدود العلاقة في معالجة المشاكل الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد العراقي، وقد شخّص بعض الاقتصاديين وجود شيء من التناقض في المعالجة لاسيّما لظاهرة التضخم ألكرودي.. فالسلطة المالية تعطي الأولوية لمعالجة البطالة، وبالتالي تحاول إتباع سياسة توسعية يتم فيها تحمّل النسب العالية من التضخم على أمل انخفاضها مستقبلاً بعد أن يزداد العرض السلعي الناتج عن زيادة الإنتاج. بينما ترى السياسة النقدية العكس وتحاول معالجة التضخم أولاً وتعتقد أن البيئة المالية والنقدية المستقرة هي شرط رئيس للإنتاج، فضلاً عن كون الاقتصاد العراقي غير مرّن حالياً لأسباب عدة، وعليه فإن هذا التوسع غير مناسب حالياً وسوف يقود إلى التضخم حتماً (14).

وتجلّى هذا الاختلاف في الموقف المتذبذب من موضوع حذف الأصفار حيث تتخذ وزارة المالية (المسئولة عن وضع السياسة المالية للبلد) موقفاً معارضاً من الفكرة، وترى - كما عن وكيل وزير المالية- أن "حذف الأصفار من العملة العراقية سيزيد من حالات الفساد المالي، ولن يعالج مشكلة التضخم في البلاد، على الرغم من أن نسبة التضخم تراجعت في العراق خلال الآونة الأخيرة، فضلاً عن المشكلة الكبيرة التي تثيرها للمواطنين ريثما يعتادون على التعامل مع العملة الجديدة. ويخلص إلى أن عملية حذف الأصفار تلحق أضراراً بالمواطنين، لما لها من تأثير في تقليل الرواتب، ولاسيما أن السوق العراقية تفتقر إلى ثقافة التعامل مع مثل هذه الحالات بعقلانية، ولن يتم خفض أسعار السلع والبضائع (15).

في حين يبدو البنك المركزي العراقي (المسؤول عن وضع السياسة النقدية للبلد) متحمساً للمشروع، ويرى على لسان أحد كبار مستشاريه أن حذف الأصفار سيسهم في تقليل حجم التضخم وتخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق العراقية من ٢٦ تريليون دينار إلى ما قرابة ٢٥ مليار دينار فقط. ويذهب المستشار إلى أن كثرة الأموال المتداولة في السوق العراقية أدت إلى حصول إرباك في التعاملات التجارية الضخمة، وفي عمل المصارف، مشيراً إلى أن حذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي سيؤدي إلى إصلاح نظام إدارة العملة الوطنية وبالتالي تحسين وإنعاش الاقتصاد العراقي (16).

ويستوحى من ذلك وجود اختلاف واضح حول الموضوع تفسيراً للأسباب وتصويراً للنتائج المتوقعة، وهذه قضية مهمة تقودنا إلى طرح جملة من التساؤلات مع محاولة الإجابة عنها عبر تحليل ومقارنة الآراء المعروضة في هذا الجانب، والتي استوحى الباحث منها بنود الاستبانة وقام بعرضها على نخبة من الأساتذة والأكاديميين، للاستعانة بأرائهم في هذا الموضوع:

- ما طبيعة الصلة بين الدعوة لحذف الأصفار وما يقال من وجود مشكلة تضخم في العراق، وإلى أي مدى سيسهم حذف الأصفار في الحدّ من ظاهرة التضخم؟
- ما علاقة حذف الأصفار بتسهيل عمليات التبادل والتعامل التجاري، وما معنى أن يتراجع حجم الكتلة النقدية في حال تمّ حذف الأصفار من الدينار؟
- ما هي الآثار التي سنترتب على العملية على المستوى المحاسبي، وكيف ستتعاامل البنوك التجارية والمؤسسات المالية مع الادخارات المالية الموجودة عندها؟

مع فرض الحاجة إلى هذه الخطوة، ومع وضوح أنها ستكلف الدولة أعباءً مالية لا يستهان بها، هل ستكون هناك جدوى اقتصادية من وراء الحذف، ومع افتراض وجود الجدوى، هل تتوفر الشروط اللازمة من أجل الإقدام عليها؟

٣- الإطار التحليلي:

تمّ إعداد الاستبانة المرفقة بغرض الاستعانة بآراء ذوي الاختصاص والخبرة في المجال المالي والاقتصادي والمحاسبي من باب تعضيد الرأي وبغية الاطلاع على وجهات نظر الآخرين من ذوي الاختصاص، وقد جاءت نتائج الاستبانة (جدول ٣) على النحو الذي يدعم فرضيات البحث في إطارها العام،

وخاصة فيما يتعلق بآلية تنفيذ مشروع الحذف للأصفار، وأدناه نستعرض ما تمخضت عنه الاستبانة مع التعليق:

جامح □ الفقرة الأولى: يعاني الاقتصاد العراقي من ظاهرة تضخم: زاحف □ مكبوت □
بين أن الاختيار (أ) حظي بأعلى نسبة يليه (ب) بفارق قليل واستبعد الخيار الثالث، ولكن الباحث يحتفظ لنفسه بحق الاختلاف وهو يرى أن الإجابة (ج) هي الأنسب، فعلى مستوى بيانات البنك المركزي لا وجود لتضخم جامح وذلك بفضل مزاد البنك المركزي الذي يوفر للتجار عملة صعبة تتيح لهم استيراد بضائع من الخارج تمتص الوفرة النقدية، وهذا يعني أن هناك تدخلاً من قبل السلطة النقدية، وبالتالي فالتضخم في العراق جامح بالقوة زاحف بالفعل، ومعنى هذا أنه مكبوت.

الفقرة الثانية: زيادة العرض □ سبب التضخم في العراق هو: اختلالات هيكلية توزعت الإجابات بشكل متوازن تقريباً مع □ زيادة التكاليف □ النقدي أرجحية لصالح الإجابة (ج)، مما يؤدي احتمال أن تكون الأسباب مجتمعة ذات تأثير، وهو ما نوه به عدد من المستطلعين.

الفقرة الثالثة: الأفضل معالجة التضخم بأسلوب: الكبح الشديد □ الكبح الهادئ □ المسايرة □
مالت أغلب الآراء إلى دعم الإجابة (ب)، وهذا ينسجم مع طبيعة المخاوف ذات الطابع التقني من استفزاز الظاهرة التضخمية قبل البدء بإجراءات إصلاحية.

الفقرة الرابعة: تأثير حذف الأصفار على حجم الكتلة النقدية □ سيكون: جذرياً هامشياً □ شكلياً □
تساوى الاختياران (أ) و (ب)، فيما جاءت (ج) ثالثة. وعلى العموم فتوزع الآراء بشكل متقارب يؤكد وجود تباين في تقدير درجة تأثير حذف الأصفار على حجم الكتلة النقدية. هذا الخلاف ينعكس في مستويات أعلى بين المؤيدين لحذف الأصفار حيث ينطلقون من (حقيقة مسلّمة) بأن حذف الأصفار سيقال من حجم الكتلة النقدية، فيما يرى الفريق المعارض أن التأثير سيكون هامشياً وحتى شكلياً.

الفقرة الخامسة: الإقدام على الحذف يحتاج إلى استقرار اقتصادي □ وهو: □ في حال تحقق □ متحقق □
معدوم كانت الأرجحية لـ (ج) تليها (ب)، وهو ما ينسجم مع المعطيات العامة في ظل الظروف الراهنة في البلد.

الفقرة السادسة: يحتاج الحذف لانسجام بين السياستين المالية والنقدية □ وهو متوفر □ ضعيف □
معدوم مالت أكثر الآراء إلى اختيار الإجابة (ب)، مما يشير إلى تكتل أكبر لذوي الاختصاص حول الإجابة (ب)، وهذا ينسجم مع معطيات أشير إليها في البحث.

الفقرة السابعة: أسهل □ مع حذف الأصفار فإن العمليات المحاسبية سوف تصبح: □ أكثر تعقيداً □
□ أعقد مع التعامل بالفلس.. وقد حظيت الإجابة (أسهل) بأعلى نسبة موافقة، ولا تعليق.

الفقرة الثامنة: الملاكات المحاسبية في العراق ستكون على احتواء التغيير

□ قادرة □ عاجزة □ قادرة مع التدريب

الإجابتان (ب) ثم (أ) استقطبتا كل الآراء تقريباً ما يعكس ثقة في قدرة كوادرنّا المحاسبية على احتواء التغيير خاصة مع الإعداد والتدريب.

الفقرة التاسعة: تحتاج البنوك والمؤسسات المالية إلى تشريع قواعد وآليات للتصريف والتحويل.

□ نعم بالتأكيد □ لا لزوم لذلك □ تحتاج إلى مراجعة فقط

اتجه الميل العام نحو الشعور بوجود حاجة ملحة لتشريع قواعد وآليات للتصريف والتأويل (أ)، أو على الأقل إجراء مراجعة لما هو موجود قبل إطلاق مشروع الحذف (ج).

الفقرة العاشرة: السوق ستتأثر □ بفعل حذف الأصفار: انتعاشياً □ انكماشياً □ ارتعاشياً □
(انتعاشياً) كان الجواب الأكثر انسجاماً مع آراء المستطلعين وبنسبة مريحة.

الفقرة الحادية عشرة: حذف الأصفار يؤثر على ظاهرة الإحلال النقدي (الدولرة) بجعلها:

□ تتراجع □ تتفاقم □ لن تتأثر كثيراً

توزعت معظم الآراء على الإجابتين (ب) و (ج) مما يثير تساؤلات بشأن ادعاء مؤيدي الحذف بأن الحد من الظاهرة أعلاه هو أحد مبررات حذف الأصفار.

الفقرة الثانية عشرة: □ سوق الأوراق المالية ستواجه صعوبات: كثيرة □ نسبية □ طفيفة

أغلب الآراء مع صعوبات (نسبية) ستواجهها سوق الأوراق المالية في العراق، ويدعم ذلك أن هذه السوق في الأساس ناشئة ولم تتحول بعد إلى قطاع ضخم، بل إن الأدوات التي تتعامل بها ما تزال بدائية مقارنة بما هو سائد اليوم على المستوى الدولي.

الفقرة الثالثة عشرة: الجانب العاطفي يؤثر في الموضوع بشكل الجانب العلمي والموضوعي

☐ أكبر من ☐ أقل من ☐ متواز مع

توزعت الإجابات على هذه الفقرة بشكل متساوٍ تقريباً مما يبطل أوجه الدلالة فيها.

الفقرة الرابعة عشرة: حذف الأصفار سيسهل من عمليات التبادل التجاري

☐ كلام دقيق ☐ كلام غير دقيق ☐ يصح في بعض الحالات

مثلاً حصل مع فقرات سابقة، فقد حازت الإجابة (أ) على عدد أكبر من المؤيدين.

الفقرة الخامسة عشرة: ظاهرة الوهم النقدي ستقود أسعار السلع والخدمات بعد الحذف إلى :

☐ الارتفاع ☐ الانخفاض ☐ الاضطراب

رجّح المستطلعون الخيار الثالث، وهو أمر متوقع في ظل تباين المستوى الثقافي الاقتصادي بين مختلف

فئات الشعب مما ينجم عنه ردود أفعال متباينة تجاه تغيير شكل العملة وقيمتها الاسمية، ونتيجة ذلك

الاضطراب، ويبقى السؤال المهم هو حجم هذا الاضطراب ومداه الزمني.

الفقرة السادسة عشرة: الاقتداء بتجارب الدول الأخرى يستوجب:

حذف الأصفار ☐ الإبقاء عليها ☐ لكل دولة خصوصياتها

في هذه الفقرة كانت هناك أرجحية واضحة للإجابة (ج) وهي في نفس الوقت مبررة، بحكم صعوبة

استنساخ تجربة من بلد معين إلى بلد آخر ما لم يؤخذ بعين الاعتبار خصوصيات ذلك البلد، بالذات في الشأن

الاقتصادي حيث تتداخل العناصر وربما كانت التجربة ذاتها ناجحة في بلد وفاشلة في بلد آخر.

الفقرة السابعة عشرة: في حال اتخذت السلطات قراراً بحذف الأصفار يستحسن بالنسبة للعملة القديمة..

☐ سحبها من التداول ☐ تداول العملاتين معاً ☐ السماح بتداولها لفترة

(السماح بتداول العملاتين لفترة) هو الاختيار الذي استقطب اهتمام العدد الأكبر، والفترة عادة هي ثلاثة

أشهر إلى سنة واحدة يمكن من خلالها امتصاص صدمة التغيير وكبح المؤثرات النفسية التي يستغلها تجار

السوق السوداء والمحتكرون.

الفقرة الثامنة عشرة: القرار ☐ الحاسم في العملية يجب أن تكون بيد: ☐ المسؤولين ☐ الخبراء ☐ لجان

مشتركة

توزعت أغلب الآراء ما بين الخبراء واللجان المشتركة، والسبب هو عدم القبول بتولي المسؤولين زمام

الأمر في قضية ذات بعد تقني وتخصصي بحت.

الفقرة التاسعة عشرة: التضارب ☐ بالرؤى حول الموضوع مرده إلى الاختلاف في: ☐ تشخيص الخلل

تحديد الجدوى ☐ المواقع والمصالح

أكثر من نصف المستطلعين يعزّون التضارب بالرؤى حول موضوع الحذف إلى الاختلاف في المواقع

والمصالح، وهذه حقيقة، في واقع اقتصادي وسياسي لا يتحمل تعريض البلد إلى مغامرات غير محسوبة

النتائج.

الفقرة العشرون: بالمحصلة، القرار الأنسب بالنسبة لموضوع الحذف هو:

☐ التعجيل ☐ التأجيل ☐ الإلغاء

وقد اتفقت ثلثا الآراء تقريباً على خيار التأجيل (شكل 3)، وهذا هو الخيار الذي يتسق مع نمط الإجابة على

سائر الفقرات، حيث ترشّح عن الإجابات بشكلها العام شعور بالحاجة إلى التخلص من الأصفار الزائدة كونها

باتت عبئاً على العملة ولو على المستوى النفسي، وإلى جانب هذا الشعور يوجد لدى نفس الأشخاص خوف

حقيقي من أن تفتح عملية حذف الأصفار نافذة على عاصفة من التقلبات النقدية والاقتصادية لا يطيقها هيكل

الاقتصاد العراقي القائم أصلاً على أسس غير متينة، والمثقل بثغرات تختفي وراء وفرة من العملات الصعبة

توفرها الإيرادات النفطية، والتي تذهب في مجملها إلى الميزانية التشغيلية لفرص عمل غير حقيقية مع مستوى

كبير من البطالة الظاهرة والمقنعة.

٤- الاستنتاجات:

من خلال ما تقدم من استعراض ومناقشة المبررات التي يسوقها المؤيدون لخطوة حذف الأصفار، ومقارنتها مع المحاذير والعوائق التي يتمسك بها المعارضون، وبلاستفادة من معطيات الاستبانة أنفة الذكر، أمكن التوصل الى الاستنتاجات التالية:

بشأن الفرضية الأولى: (وجود مبررات كافية لعملية حذف الأصفار)، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١- يقال عادة إن السياسة النقدية تكون فاعلة في الحدّ من التضخّم إذا كان هذا التضخم ناجماً عن فائض الطلب لا عن زيادة الكلفة، والواقع أنه بقدر ما يتعلق الأمر بالحالة العراقية، فالتضخم إن وجد فهو ناجم عن زيادة في الكلفة، وبالتحديد في كلف الخدمات، وهذا مرجعه إلى الزيادات المتلاحقة في رواتب موظفي الدولة، لأن المواطن غير الموظف سيلجأ إلى رفع سعر الخدمة التي يقدمها، بغية مسايرة الارتفاع العام في مستوى المعيشة.

أما الطلب في العراق فبالرغم من أنه في حالة تزايد مستمر، لكن ذلك لا يؤدي إلى ارتفاعات كبيرة في الأسعار، على اعتبار أن البضائع هي في الغالب مستوردة ومنشؤها مفتوحة دولياً، ومن الواضح أن السوق الدولية لا تتأثر كثيراً بزيادة الطلب في دولة بحجم العراق، ولذلك نجد أن أغلب البضائع بدأت تستقر على أسعارها العالمية مع زيادات طفيفة، وهذه الزيادة منشأها أمران: الأول هو ظاهرة الغلاء العالمي، والثاني وهو الأهم أن أغلب هذه البضائع تمرّ بعد دخولها العراق بقتوات خدمية (نقل وخزن) وهذه ارتفعت أسعارها كما سلفت الإشارة، وبتعبير أدق فإن هذه الزيادة سببها زيادة في الكلفة في جانب الخدمات أيضاً.

٢- إن علاقة الكتلة النقدية بالتضخم أمر مفروغ منه، إلا أنّ الكتلة النقدية التي لها علاقة (طردية) بحجم التضخم هي الكتلة النقدية محسوبة بقيمتها الحقيقية (بالذهب أو الدولار ونحو ذلك)، ومن الواضح أن إزالة ثلاثة أصفار من الدينار العراقي لن يؤثر على حجم هذه الكتلة ووزنها الائتماني الحقيقي، لأنّ القيمة الحقيقية وليس الاسمية- للورقة النقدية هي بمقدار ما تعكسه من التزام في عملية المبادلة مع السلع أو الخدمات أو الأوراق النقدية الأخرى، ولا يؤثر في ذلك طول أو قصر الرقم الذي يطبع عليها، وهذا أمر قد تعايش معه المواطن، والدليل أن المعاملات تجري في السوق، مع تفهم تامّ لهذه القضية، لذا نجد أن المشتري يسأل: كم ثمن هذه البضاعة؟ فيجيب البائع: عشرة أو عشرون، بدون التطرق إلى ذكر (آلاف) وهذا يعني أن القضية محسومة سلفاً، وإن ((اللعب بالأصفار)) كما وصفه خبير مالي واقتصادي لن يغيّر من واقع الحال شيئاً قدر ((إيهام)) الفرد العراقي بقوة العملة الجديدة.

على أن هذا الوهم النقدي قد يأتي بنتائج عكسية في ظل غياب (ثقافة التعامل مع التغيرات بعقلانية)، فمن الممكن أن تحصل انتكاسة اقتصادية إذا صحا المواطن من هذا الوهم النقدي، الأمر الذي سيستغلّه البائع للسلعة أو الخدمة، كذريعة لرفع توقعاته السعرية، فالسائق الذي كان يقبل على مضض بثلاثة آلاف دينار كأجرة تاكسي، لن يرضى بثلاثة دنائير فقط!

٣- إذا كان المقصود إلغاء أجزاء الدينار (ربع دينار) و(نصف دينار) فهذا يكون كما لو أننا قمنا اليوم بإلغاء

العملة للفئتين (٢٥٠) دينار و(٥٠٠) دينار، وهذا إجراء خطير للغاية، سيؤدي إلى صعوبات تصريفية بالغة على مستوى المعاملات الصغيرة، وفي غضون فترة وجيزة سيكون الدينار هو الوحدة الأصغر في التعامل، ولن نسمع الباعة المتجولين وهم ينادون (حاجة برقع) بل (حاجة بدينار)!

أما إذا كان المقصود إصدار أجزاء الدينار عبر إحياء التعامل بالعملة المعدنية (٢٥٠) فلس و(٥٠٠) فلس، فهذا يعالج المشكلة أعلاه ولكنه في نفس الوقت سيخلق مشكلة ثانية، وهي مشكلة محاسبية إذ سيكون على المحاسبين إضافة خانة جديدة واستعمال مصطلح جديد، قد لا يكون غريباً عن جيل السبعينيات وما قبلها ولكنه بالتأكيد غريب عن جيل الثمانينيات وما بعدها. والدليل على ذلك أن تجربة سك العملات المعدنية عام ٢٠٠٤م قد منيت بفشل ذريع، وسرعان ما خرجت عن دائرة التداول النقدي في السوق.

٤- يرى البعض أن حذف الأصفار سيقبّل من الكتلة النقدية المتداولة في السوق، وبالتالي تسهل عملية المبادلات دون الحاجة إلى حمل كميات كبيرة من النقود، وهذا القول مخالف للحقيقة الراهنة، وهو ينطبق على حالة المبادلات التجارية التي كانت تجري في العراق إبان التسعينيات حيث كان المواطن مضطراً لحمل كيس كبير من النقود فاقدة القيمة (الطبع) لقاء شراء بضاعة بسيطة قد لا يرقى وزنها إلى مستوى

النقود ذاتها !!... لكن هذه المشكلة غير قائمة اليوم، فالورقة النقدية التي نتعامل بها قيمتها واقعية، وهي تحقق فائدة التسهيل لعملية التبادل وكون الرقم المطبوع عليها كبيراً (١٠٠٠ دينار) أو صغيراً (١ دينار) لا يغير من واقع الأمر شيئاً، فمن كان يحمل رزمتين من فئة خمسة وعشرين ألف دينار لشراء حاجة معينة، سيحمل رزمتين أيضاً من فئة خمس وعشرين ديناراً لشراء نفس الحاجة، فالورقة حجمها واحد ووزنها واحد والمفروض أن قيمتها الشرائية واحدة.

٥- من الأمور التي تذكر كأسباب داعية لحذف الأصفار هو الحدّ من ظاهرة الإحلال النقدي (الدولرة)، ومع استقصاء الموضوع بعمق، لا يبدو أن هناك ارتباطاً موضوعياً بين الأمرين، فالتاجر يلجأ إلى التعامل بالدولار لأمرين معروفين، الأول: أن الاستيراد يتم بالعملة الأجنبية، وثانياً توفر فئات نقدية كبيرة (١٠٠ دولار) وهي مفيدة في المعاملات متوسطة الحجم.

وعليه فإن معالجة الدولرة لا تستوجب الإقدام على مخاطرة حذف الأصفار لوجود بدائل أسهل وأفضل، نظير أن تلجأ البنوك التجارية إلى إصدار الصكوك المالية التي تحمل أرقاماً كبيرة (مائة ألف دينار أو أكثر) وتكون قابلة للتبادل والتصرف بدون خصم، كما يمكن فتح اعتمادات مالية يصدر على أساسها بطاقات الائتمان لأغراض الاستيراد، ولكن مع بعض الإجراءات التي تضمن من جهة، عدم التزوير، ومن جهة ثانية تضيق مساحة التعامل بهذه الأوراق المالية في دائرة التجار والمعاملات الكبيرة، لكي لا يتمخض عن ذلك تراجع في هيبة العملات الأصغر (٢٥ ألف دينار) فيكون ذلك منشأ لتضخم زائف.

وأما بالنسبة للفرضية الثانية والتي تدور حول (توفر الظروف المؤاتية لعملية الحذف)، فيمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١- يتمسك البعض لصالح حذف الأصفار بتجارب الدول الأخرى، والواقع أن هذه التجارب جرت في ظروف سياسية واقتصادية مستقرة، ومن هذه الناحية فمقتضى التأسي بهذه التجارب انتظار وصول البلد إلى مستوى مماثل من الاستقرار على الصعيدين السياسي والاقتصادي، علماً أن دولة مثل زيمبابوي تفكر (الآن) بحذف عشرة أصفار من عملتها (الدولار الأمريكي يساوي اليوم عشرة مليارات من نظيره الزيمبابوي) مع أنها تنعم بوضع سياسي واقتصادي أكثر استقراراً من الوضع في العراق، وهذا بحدّ ذاته يوحي بأن المسألة ليست بتلك السهولة التي يتصورها البعض.

ثم أن هناك دولاً أخرى ولها اقتصاديات مستقرة ومع ذلك لا تفكر بتغيير قيمة عملاتها ولو عبر حذف الأصفار، ولو كانت العملية ذات جدوى اقتصادية معقولة، لكان الأحرى باليابان، أن تحذف الأصفار من عملتها الرسمية (الين)، لخلق انطباع بتساوي عملتها مع الدولار الأمريكي، مع العلم أن التنافس الاقتصادي والاجتماعي بين الدولتين (اليابان وأمريكا) على أوجه، وهو تنافس حاد ينسحب على مستوى شعبي البلدين لاعتبارات تاريخية معروفة.

٢- أحد المشكلات التي يمكن أن تصاحب عملية حذف الأصفار هي المشكلات المحاسبية الكثيرة التي ترافقها، والمتثلة بإعادة تقييم الديون، والالتزامات المالية بين الأفراد والمؤسسات. فإذا كانت إحدى المؤسسات المالية قد منحت قرضاً بمبلغ عشرة ملايين دينار فعند حذف الأصفار سوف تستردّ عشرة آلاف دينار فقط، وهذا يعني بلغة المحاسبة (التقليدية) خسارة للمؤسسة المقرضة مقدارها تسعمائة وتسعون ألف دينار. نفس الأمر ينطبق على سوق الأسهم والأوراق المالية والمعاملات الجارية فيها حيث سيواجه المحاسبون تحديات في هذا الإطار، تتعلق بضرورة إعادة تقييم أسعار الأسهم والسندات، وما ينجم عن ذلك من مشاكل محاسبية ومالية في طريقة حساب أموال جمهور المساهمين.

لكن الباحث يرى أن هذه المسألة لم تعد مصدر قلق مع انتشار عمليات (الأتمة) المحاسبية، وبات بالإمكان إنجاز العمليات المحاسبية مهما كانت معقدة عبر الحواسيب التي باتت سهلة الاقتناء والاستخدام في المؤسسات.

٣- المبررات التي يسوقها المطالبون بحذف الأسعار قد تكون صحيحة لكنها ليست بالضرورة كافية للإقدام على حذف الأصفار من الدينار، إذ لا يخلو الأمر من المخاطرة، واحتمال المخاطرة وإن كان ضعيفاً لكنه إن حصل فمن الممكن أن تنجم عنه نتائج وخيمة، والظاهر أن هذا الأمر هو الذي يثير مخاوف الدول من حذف الأصفار ويجعلها تتردد في ذلك حتى مع توفر الاستقرار في أوضاعها الاقتصادية. ويكفي دليلاً على ذلك

أن دولة مثل زيمبابوي انتظرت طويلاً حتى أصبح سعر صرف الدولار الأمريكي يعادل عشرة مليارات دولار زيمبابوي!

٥- التوصيات:

- ١- يوصى بتأجيل الموضوع في الوقت الحاضر، وذلك لأنه ليس من الواضح أصلاً أن التضخم المفترض وجوده حالياً هو من النوع الذي يمكن معالجته بسياسات نقدية، كما إن الظروف المناسبة للقيام بالعملية غير متوافرة على الأرجح.
- ٢- ضرورة استغلال الفترة من الآن في إجراء إصلاحات هيكليّة للاقتصاد العراقي بحيث يكون الحذف للأصفار تنويعاً لهذه الإصلاحات وليست قاعدة لها، وذلك على غرار التجارب المماثلة في دول أخرى..
- ٣- التأكيد على ضرورة تحقيق التناسق بين اتجاهات السياستين المالية والنقدية، والاتفاق على سياسة عليا مشتركة في طريقة التعاطي مع الظاهرة النقدية في البلد، وإلا فمِن الخطأ بمكان الإقدام على خطوة حذف الأصفار، مع اختلاف التوجهات بهذا الشأن، لأن فاعلية أي من السياستين يعني إحباط السياسة الأخرى، ولن يكتب النجاح لأي منهما في المحصلة.
- ٤ - اختيار التوقيت الملائم لاحتماالية تطبيق تجربة حذف الأصفار من الدينار العراقي وهو المرحلة التي يختفي فيها التعامل بالقيم الكسرية للألف دينار، وهو ما سيتحقق في غضون خمسة أعوام في حال صحّ الافتراض بوجود تضخم، وبخلافه فالمسألة منتفية من الأساس.
- ٥- لمجابهة ظاهرة الدولار التي اعتبرت أحد المبررات لمشروع الحذف يمكن اللجوء الى إصدار فئة كبيرة من العملة القديمة ذاتها مثل (مائة ألف دينار) بحيث يكون الإمساك بها بقوة الإمساك بورقة الـ (١٠٠) دولار أمريكي، كما يمكن تشجيع البنوك التجارية على إصدار أوراق مالية سهلة التداول.
- ٦- في حال إقرار حذف الاصفار من الضروري مراعاة مايلي:
 - أ- ضرورة تعريف المواطن بحقيقة الخطوة والهدف من ورائها، عبر القيام بحملة توعية بهذا الخصوص، وذلك تطويقاً لتداعيات ظاهرة الوهم النقدي وانعكاساتها غير المحسوبة على السوق.
 - ب- على البنوك والمؤسسات المالية المبادرة من الآن إلى تدريب محاسبين أكفاء لتنفيذ عملية الترشيق للتغلب على المعوقات التي تواجه العملية من حيث الترحيل والترحيل للترصيد للحسابات الختامية.
 - ج- لا بدّ من اتباع آلية تدريجية لهذا الغرض، وذلك عبر السماح بتداول العملتين لفترة زمنية طويلة نسبياً لغرض امتصاص الصدمة النفسية وتذويب تداعياتها الاقتصادية.

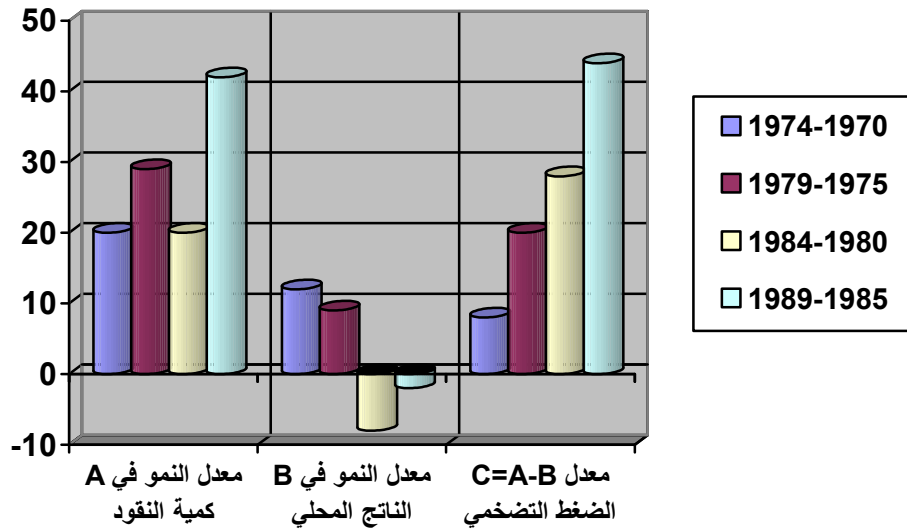
٦- الملاحق :

جدول (١) والشكل (١) التابع:

معدل النمو في كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم في العراق للفترة (١٩٧٠-١٩٩٠)

السنوات	نمو كمية النقود A	نمو الناتج المحلي B	C=A-B معدل الضغط التضخمي
1974-1970	%20	%12	%8
1979-1975	%29	%9	%20
1984-1980	%20	%-8	%28
1989-1985	%42	%-2	%44

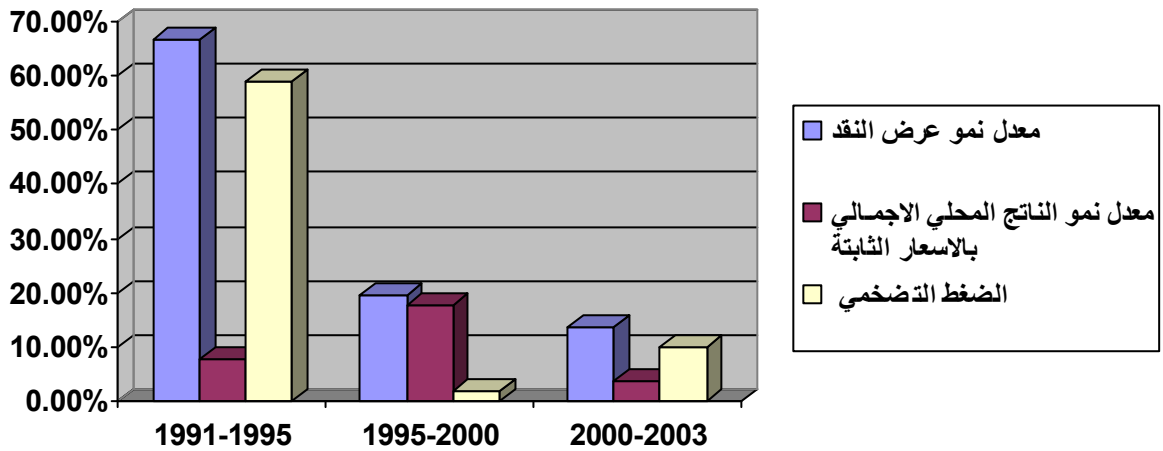
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء :- المجموعة الإحصائية للسنوات المذكورة



جدول (٢) والشكل (2) التابع:
الضغط التضخمي في العراق للمدة ١٩٩١-٢٠٠٣

السنوات	معدل نمو عرض النقد	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	الضغط التضخمي
١٩٩٥-١٩٩١	٦٦.٨%	٧.٨%	٥٩%
٢٠٠٠-١٩٩٥	١٩.٦%	١٧.٦%	٢%
٢٠٠٣-٢٠٠٠	١٣.٨%	٣.٧%	١٠.١%

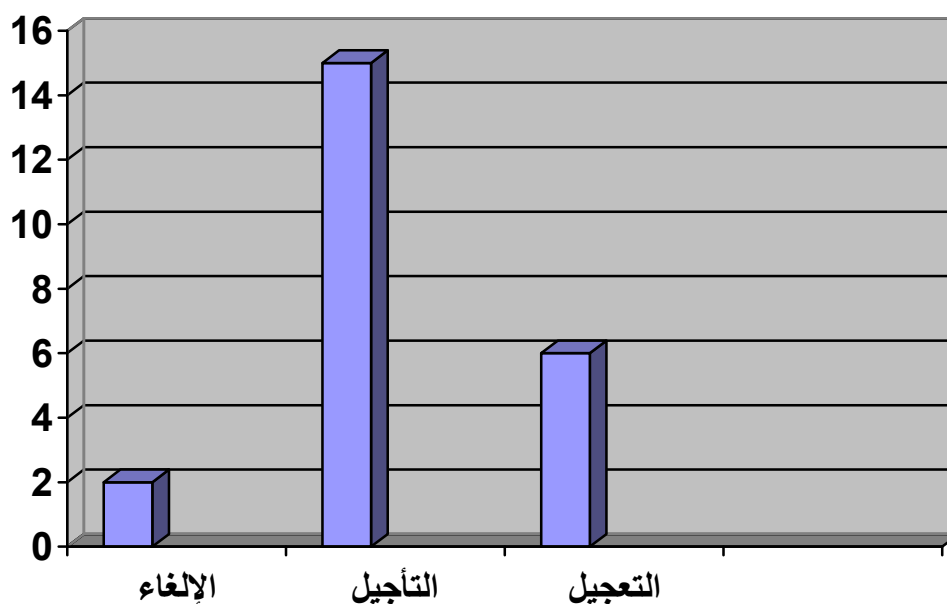
المصدر : البنك المركزي العراقي / المجموعة الإحصائية / أعوام متفرقة



الجدول (٣)

وتظهر فيه اتجاهات الإجابة على فقرات الاستبانة وعددها عشرون:

الفقرة	أ	ب	ج		الفقرة	أ	ب	ج
X1	11	9	3		X11	3	8	12
X2	6	7	10		X12	7	10	6
X3	3	15	5		X13	8	12	3
X4	8	8	7		X14	9	8	6
X5	6	7	10		X15	6	6	11
X6	8	10	5		X16	5	4	14
X7	14	7	2		X17	6	11	6
X8	8	14	1		X18	3	9	11
X9	14	8	1		X19	5	6	12
X10	10	5	8		X20	6	15	2



الشكل (٣)

ويظهر نسبة المؤيدين للتأجيل أو التعجيل بحذف الأصفار بموجب الاستبانة /
الفقرة (X20).

المصادر

- ١ - جواد، سرمد عباس، مشروع حذف الأصفار من العملة الفنزويلية (البوليفار)، الدائرة الاقتصادية لوزارة المالية العراقية، www.mof.gov.iq/ar/pic1/9.pdf.
- ٢ - العقابي، د. فاضل، مقترح إزالة الأصفار الثلاثة من العملة العراقية، موقع النور للدراسات، www.alnoor.se/article.asp?id=28607.
- ٣ - الحداد، د. أكرم، النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري، ص ١٨٥ - ١٨٦، عمان، ٢٠٠٥.
- ٤ - نادي الدراسات العلمية، مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري، الجزائر، <http://www.algerianhouse.com/mountada/showthread.php?t=59457>.
- ٥ - العلي، د. عادل فليح، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الثاني، ص ٢٦١، جامعة الموصل.
- ٦ - صقر، د. محمد، واقع وآفاق السياسات المالية والنقدية في البلدان النامية، <http://www.shatharat.net/vb/showthread.php?t=11682>.
- ٧ - موقع البنك المركزي العراقي، تاريخ البنك المركزي العراقي، www.cbi.org/http://.
- ٨ - الورد، د. ابراهيم موسى، التضخم الاقتصادي في العراق، أسباباً واثراً ومعالجات، موقع جريدة المدى، <http://almadapaper.net/sub/09-768/p19.htm>.
- ٩ - الربيعي، د. فلاح خلف، أسباب ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي، http://iier.org/i/files/docs/The_Causes_of_the_Inflation_1.pdf.
- ١٠ - الورد، مصدر سابق.
- ١١ - القرشي، د. مدحت، ملخص حوار مفتوح شارك فيه عشرات من الأساتذة الأكاديميين العراقيين، جريدة المدى، www.almadapaper.net/news.php?action=view&id=16473.
- ١٢ - الشبيبي، د. سنان، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠٧. http://www.cbi.iq/gov_pub_f.pdf.
- ١٣ - صالح د. مظهر محمد، التضخم ودور السياسات المالية والاقتصادية، اعمال ندوة التضخم وأوراق بحثية مجلة الاصلاح الاقتصادي، العدد ٣، تشرين الأول ٢٠٠٦.
- ١٤ - الجوادي، د. بلال، إجراء شكلي يتوج جهود السياستين المالية والنقدية، بيت الحكمة، جريدة المدى، العدد (١٨٩٧). almadapaper.net/news.php?action=view&id=16718.
- ١٥ - موقع خبري/ <http://www.iraqdirectory.com/DisplayNewsAr.aspx?id=6957>.
- ١٦ - موقع راديو دجلة، صفحة الأخبار المحلية، http://www.radiodijla.com/cgi-bin/news/news_item.pl?id=2010-08-24%2011:21:12.